

الشركة العربية للأدوية
The Arab Drug Company
We Care . . .



القاهرة فى : ٢٠٢١/٠٥/٠٥

السيدة الأستاذة / مساعد رئيس البورصة
والمشرف على قطاع الإفصاح
البورصة المصرية

تحية طيبة... وبعد ..،،

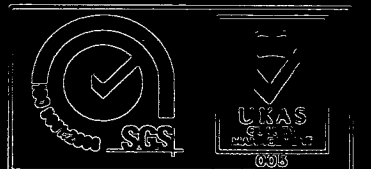
بالإشارة إلى الدعوة للجمعية العادية / غير العادية المقرر عقدها يوم السبت الموافق
٢٠٢١/٥/٨ وبالإشارة إلى جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية :

- تعديل بعض مواد النظام الأساسى للشركة فى ضوء احكام القانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ .
نتشرف بأن نرفق لسيادتكم طيه بيان مواد النظام الأساسى المزمع تعديلها .
وتفضلوا بقبول وافر التحية ..،،

مدير عام الموازنة

ومستول العلاقات مع المستثمرين

محاسب / محسن محمد عمر النادى



رقم المادة	المادة قبل التعديل	المادة بعد التعديل
مادة 18	<p>يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة يتكون من عدد فردي من الأعضاء لا يقل عن (خمسة) ولا يزيد عن تسعة بمن فيهم رئيس المجلس يتم اختيارهم وتحديد من يتفرغ للإدارة منهم وما يتقاضاه أعضاء المجلس من مكافآت وبدل حضور الجلسات وما يتقاضاه الأعضاء المتفرغون من رواتب مقطوعة طبقاً لأحكام قانون شركات قطاع الاعمال العام ولائحته التنفيذية ويعتبر رئيس اللجنة النقابية عضواً في المجلس دون ان يكون له صوت محدود.</p>	<p>يتولى ادارة الشركة مجلس إدارة تختاره الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، ويتكون من سبعة أعضاء بما فيهم رئيس المجلس على النحو الأتى :</p> <p>ا. رئيس غير تنفيذى تختاره الجمعية العامة للشركة بناء على ترشيح مجلس إدارة الشركة القابضة .</p> <p>ب. خمسة أعضاء يمثلون المساهمين بالشركة وفقاً لهيكل ملكية الشركة بمراعاة قواعد التمثيل النسبى ، تعيينهم الجمعية العامة مع عدم الاحلال بحق الشخص الاعتبارى المساهم فى الشركة فى تغيير ممثليه خلال مدة المجلس.</p> <p>ج. ممثل عن العاملين بالشركة يتم انتخابه طبقاً للقانون المنظم لذلك.</p> <p>ويجوز للجمعية العامة بناء على ترشيح مجلس ادارة الشركة القابضة تعيين عضوين إضافيين من ذوي الخبرة من المستقلين، ولا يعتبر رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من العاملين ، وتحدد الجمعية العامة سنويا ما يتقاضاه كل من رئيس واعضاء المجلس المشار اليهم من بدلات الحضور والانتقال للجلسات والمكافاة السنوية التى يستحقها مجلس الإدارة بمراعاة نص المادة (34) من القانون ، كما تحدد الجمعية العامة المزايا الأخرى للأعضاء المنتدبين بما فى ذلك التأمين الطبى ووسائل الانتقال .</p> <p>وفى جميع الأحوال، لا يجوز أن يزيد بدل الحضور والانتقال لرئيس واعضاء المجلس عن الحد الذى يصدر به قرار من رئيس مجلس الوزراء .</p>

<p>ويختار مجلس ادارة الشركة من بين أعضاء المجلس العضو المنتدب التنفيذي وغيره من الأعضاء المنتدبين للإدارة، ويحدد مجلس الإدارة الراتب المقطوع للعضو المنتدب التنفيذي وغيره من الأعضاء المنتدبين بمراعاة الضوابط التي تضعها الجمعية العامة في هذا الشأن. ويحدد المجلس من يحل محل العضو المنتدب في حالة غيابه أو خلو منصبه أو تغييره.</p>		
<p>يعقد مجلس الإدارة جلسة مرة على الأقل كل شهر في المركز الرئيسى للشركة بدعوة من رئيسه ولا يجوز أن يعقد المجلس خارج المركز الرئيسى للشركة الا عند الضرورة وبحضور جميع أعضائه وفي هذه الحالة لا يكون الانعقاد إلا داخل جمهورية مصر العربية</p>	<p>مادة 19</p>	
<p>تصدر قرارات مجلس إدارة الشركة بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس. ويجوز أن ينوب أحد أعضاء مجلس الإدارة عن غيره من الأعضاء فى حضور جلسات المجلس أو فى التصويت على القرارات بشرط أن تكون الانابة مكتوبة ومصدقا عليها من رئيس المجلس.</p>	<p>مادة 21</p>	
<p>يمثل عضو مجلس الادارة المنتدب التنفيذي الشركة أمام القضاء وفى صلاتها بالغير ويتولى وحده رئاسة العمل التنفيذي بالشركة وتصريف امورها اليومية والاشراف على سير العمل فى جميع قطاعاتها ومتابعة الاداء لجميع الانشطة واتخاذ ما يراه من قرارات لتنظيم العمل وتحقيق الاهداف .</p>	<p>مادة 24</p>	
<p>يملك حق التوقيع عن الشركة على افراد المجلس التنفيذي وللمجلس الادارة الحق فى ان يعين من بين اعضائه أو من بين مديرى الشركة من يكون لهم أيضا حق التوقيع عن الشركة منفردين أو مجتمعين وذلك فى أمور أو موضوعات محددة .</p>	<p>مادة 25</p>	

<p>مع مراعاة احكام المادة (٣٢) من هذا النظام تختص الجمعية العامة العادية بنظر المسائل التالية فى أى من الاجتماعين المشار اليهما فى المادة (٣٣) أو فى أى أجتماع اخر تعقده لهذا الغرض خلال السنة المالية .</p> <p>1- وقف تجنيب الاحتياطي القانوني اذا بلغ ما يساوى نصف راس المال .</p> <p>2. استخدام الاحتياطي فيما يعود بالنفع على الشركة بناء على اقتراح مجلس الادارة اذا لم يكن هذا الاحتياطي مخصصا لأغراض معينة منصوص عليها فى نظام الشركة .</p> <p>3- التصرف فى الاحتياطيات والمخصصات فى غير الابواب المخصصة لها .</p> <p>4- الموافقة على إصدار سندات او صكوك تمويل وعلى الضمانات التى تقرر لها .</p> <p>٥- النظر فى قرارات وتوصيات جماعة حملة الاسهم.</p> <p>كما يجوز للجمعية العامة العادية للشركة عند مناقشتها نتائج أعمال الشركة السنوية تغيير رئيس واطباء مجلس ادارة الشركة كلهم أو بعضهم أثناء مدة العضوية وفى حالة تغيير المجلس بأكمله يجوز للجمعية العامة تعيين مفوض لإدارة الشركة بصفة مؤقتة ولمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر لحين تشكيل مجلس إدارة جديد طبقاً لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام .</p>	<p>مادة 36</p> <p>مع مراعاة أحكام المادة (30) من هذا النظام تختص الجمعية العامة العادية بنظر المسائل التالية فى أى من الاجتماعين المشار اليهما فى المادة (29) او فى أى اجتماع اخر تعقده لهذا الغرض خلال السنة المالية .</p> <p>1 - وقف تجنيب الاحتياطي القانوني اذا بلغ ما يساوى نصف راس المال .</p> <p>2 - استخدم الاحتياطي النظامي فيما يعود بالنفع على الشركة بناء على اقتراح مجلس الادارة .</p> <p>3- التصرف فى الاحتياطيات والمخصصات فى غير الابواب المخصصة لها .</p> <p>4- الموافقة على اصدار سندات أو صكوك تمويل وعلى الضمانات التى تقرر لها .</p> <p>5- النظر فى قرارات وتوصيات جماعة حملة الأسهم .</p>
<p>تختص الجمعية العامة غير العادية بما يأتى : أولاً: تعديل نظام الشركة بمراعاة الا يرتب على ذلك زيادة التزامات المساهمين ما لم يوافق على ذلك جميع المساهمين ويقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة يكون من شأنه المساس بحقوق المساهم الاساسية التى يستمدها بصفته شريكا .</p> <p>وتنظر الجمعية العامة غير العادية بصفة خاصة التعديلات التالية فى نظام الشركة :</p> <p>١. زيادة رأس المال المرخص به .</p> <p>٢. إضافة أية اغراض مكملة أو مرتبطة أو قريبة من غرض الشركة الاصلى ولا تكون الموافقة على تغيير الغرض الاصلى نافذة الا بموافقة الوزير المختص فى تطبيق احكام قانون شركات قطاع الاعمال العام .</p> <p>1- زيادة راس المال المرخص به أو المصدر فى حالة عدم وجود راس مال مرخص به .</p>	<p>مادة 37</p> <p>تختص الجمعية العامة غير العادية بما يأتى: أولاً: تعديل نظام الشركة بمراعاة ألا يترتب على ذلك زيادة التزامات المساهمين ما لم يوافق على ذلك جميع المساهمين ويقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة يكون من شأنه المساس بحقوق المساهم الاساسية التى يستمدها بصفته شريكا .</p> <p>وتنظر الجمعية العامة غير العادية بصفة خاصة التعديلات التالية فى نظام الشركة :</p> <p>١. زيادة رأس المال المرخص به .</p> <p>٢. إضافة أية اغراض مكملة أو مرتبطة أو قريبة من غرض الشركة الاصلى ولا تكون الموافقة على تغيير الغرض الاصلى نافذة الا بموافقة الوزير المختص فى تطبيق احكام قانون شركات قطاع الاعمال العام .</p>

<p>2 - اضافة أية اغراض مكلمة أو مرتبطة أو قريبة من غرض الشركة الاصلى ولا تكون الموافقة على تغيير الغرض الاصلى نافذة الا بموافقة الوزير المختص فى تطبيق احكام قانون شركات قطاع الاعمال العام .</p> <p>3 - اطلالة أمد الشركة أو تقصيره أو حلها قبل إنتهاء مدتها أو تغيير نسبة الخسارة التى يتعين عند تحقيقها دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر فى تصفية الشركة أو إستمرارها.</p> <p>ثانيا : اعتماد تقسيم الشركة أو إدماجها فى غيرها من الشركات ويكون لكل شركة نشات عن الاندماج أو التقسيم الشخصية الاعتبارية المستقلة مع ما يترتب على ذلك من آثار قانونية .</p> <p>ثالثا: اعتماد التصرف بالبيع فى اصل من خطوط الانتاج الرئيسية بالشركة .</p> <p>رابعا: النظر فى تصفية الشركة أو استمرارها اذا بلغت خسائرها نصف راس المال .</p> <p>خامسا: النظر فى دمج الشركة أو حلها وتصفيته اذا بلغت خسائرها كامل حقوق المساهمين بها حال عدم زيادة رأسمالها وفقا لحكم المادة ٣٨ من القانون وبمراعاة القواعد التى تحددها اللائحة التنفيذية للقانون .</p>	<p>٣ . اطلالة أمد الشركة أو تقصيره أو حلها قبل إنتهاء مدتها أو تغيير نسبة الخسارة التى يتعين عند تحقيقها دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر فى تصفية الشركة أو إستمرارها .</p> <p>ثانيا: اعتماد ادماج الشركة فى غيرها من الشركات .</p> <p>ثالثا: اعتماد التصرف بالبيع فى أصل من خطوط الانتاج الرئيسية بالشركة .</p> <p>رابعا: اعتماد تقسيم الشركة</p> <p>خامسا: النظر فى تصفية الشركة أو إستمرارها اذا بلغت خسائرها نصف راس المال .</p>	
<p>يتولى الجهاز المركزى للمحاسبات مراقبة حسابات الشركة وتقويم ادائها طبقا لقانونه ويجوز للجمعية العامة للشركة تعيين مراقب حسابات اخر للشركة بالإضافة إلى مراقب الجهاز المركزى للمحاسبات من مراقبى الحسابات المقيدين بسجلات الهيئة العامة للرقابة المالية على ان تحدد الجمعية العامة اتعابه .</p>	<p>يتولى الجهاز المركزى للمحاسبات مراقبة حسابات الشركة وتقويم ادائها طبقا لقانونه .</p>	<p>مادة 40</p>

<p>في حالة خسارة نصف رأس مال الشركة تحل الشركة قبل إنقضاء أجلها إلا إذا قررت الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك.</p> <p>في حالة خسارة نصف رأس مال الشركة وجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في حل الشركة أو إستمرارها .</p> <p>وفي جميع الاحوال إذا بلغت خسائر الشركة كامل حقوق المساهمين بالشركة يتم عرض الأمر على الجمعية العامة للشركة لزيادة رأسمالها لتغطية الخسائر المرحلة ، وفي حال عدم زيادة رأسمال الشركة وفقا لما سبق وجب العرض على الجمعية العامة غير العادية لحل وتصفية الشركة أو دمجها في شركة اخرى مع الحفاظ على حقوق العاملين بها بما لا يقل عما تضمنه قانون العمل المشار اليه ، ودون الاخلال باحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١٠ بشأن مرتبة إمتياز حقوق العمال، وذلك كله وفقا للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ .</p>	<p>مادة 51</p>
<p>يجوز عند الضرورة القصوى بقرار من رئيس مجلس الوزراء مد خدمة أي من العاملين من شاغلي الوظائف القيادية أصحاب الخبرة الفنية النادرة بالشركة لمدة سنة قابله للتجديد لمدة أقصاها سنتان .</p> <p>و أما بالنسبة للعاملين بالشركة من غير شاغلي الوظائف القيادية فلا يجوز مد خدمة أي منهم بعد بلوغ سن التقاعد أو تكليفه أو التعاقد معه بأى مسمى أو صفة إلا بموافقه من الوزير المختص و بما لا يجاوز عامين .</p>	<p>مادة 52 مكرر</p>